الفصل السابع

بحث في براءة ثعلبة بن حاطب من تهمة النفاق [١]

كثيراً ما كُنتُ أُسئلُ عن قصة ثعلبة بن حاطب التي اشتُهرت عند الناس ، وخصوصاً عند الخطباء والوعَّاظ الذين يذكرونها في خطبهم مطوَّلة ، هل صحيحة من جهة سندها أو من جهة متنها ؟ ، وكنتُ أُجيب على من سألني بجوابات مختصرة تارةً ومُطوَّلة أخرى ، وأخيراً قررتُ تحرير بحثٍ حول الموضوع استوعبت فيه جميع ما قيل حول هذه القصَّة من ناحية الرواية ، ومن ناحية المتن :

(أ)خلاصة هذه القصَّة :

أنها وردت من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند ابن جرير الطَّبري ـ رحمه الله ـ من رواية محمد بن سعد قال : حدَّثني أبي ، قال : حدَّثني عمي ، قال : حدَّثني عمي عن ابن عباس ...

ومحمَّد بن سعد : هو ابن محمد بن الحسن بن عطية العَوفي ، قال فيه الدارقطني : « لا بأس به » ، وقال الخطيب البغدادي : « كان ليناً في الحديث توفي سنة (٢٧٠هـ) » .

وأما أبوه : فهو سعد بن محمد بن الحسن العَوفي ، أخرج له الإمام أحمد .

وأما عمُّ أبيه : فهو الحسين بن الحسن بن عطيَّة العوفي ، قيل لابن المعين : كتبتَ عنه ؟ ، قال : لا . ونقل عنه ابن الجنيد والعقيلي وابن عدي أنه قال فيه : «ضعيف » ، وقال فيه ابن حبان : « روى أشياء لا يُتابع عليها ، وربَّما رفع المراسيل وأسند الموقوفات لا يجوز الاحتجاج بخبره » ، وقال ابن عدي : « وللحسين بن

---

(١) نُشر هذا البحث في مقالين في مجلَّة « النور » اليمنية ، في العدد السابع من السنة الخامسة (شوال – ذو القعدة ١٤١٥هـ) (ص٣٨) ، والثامن من السنة الخامسة (ذو الحجة ١٤١٥هـ) (ص٤٣) .

الحسن أحاديث عن أبيه ، وعن الأعمش عن أبيه ، وعن غيرهما وأشياء مما لا يُتابع عليها » .

وروى الخطيب عن أبيه عن ابن معين أنَّه قال : « كان العَوفي ضعيفًا في القضاء ، ضعيفاً في الحديث » ، كما رُوي عن النسائي أنه قال فيه : « ضعيف » .

وقال أبو الحاتم الرَّازي : « ضعيف » ، وقال الجوزجانيُّ : « واهي الحديث » ، وقال ابن سعد : « سمع سماعاً كثيراً ، وكان ضعيفاً في الحديث » .

وأما أبو عمِّ أبيه : فهو أبو الحسين الحسن بن عطية بن سعد العَوفي . قال ابن حبان : « منكر الحديث ، لا أدري البلية في أحاديثه منه أو من أبيه أو منهما معًا ؛ لأن أباه ليس بشيء في الحديث ، وأكثر روايته عن أبيه ، فمن هنا اشتبه أمره ، ووجب تركه » ، وقال البخاري : « ليس بذلك » ، وقال أبو حاتم الرازي : «ضعيف» .

وقد اعتمد قول أبي حاتم الحافظ ابن حجر في « التَّهذيب » و « التَّقريب » .

وأمَّا جدُّ عمِّ أبيه : فهو أبو الحسن عطيَّة بن سعد العَوفي ، قال: « ضعيف الحديث » ، وكان هُشيم والثوري وابن معين يُضعِّفون حديثه ، نقل ذلك كله العُقيلي وابن عَدي ، وقد ختم ابن عَدي ترجمته بقوله : « وهو مع ضعفه يكتُبُ حديثه ، وكان من شيعة الكوفة ، واتَّهمه ابنُ حبَّان بتعمد التَّدليس ، وقال : « لا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلاَّ على جهة التَّعجب » ، وقال النسائي : « ضعيف » ، وقال أبو داود : « ليس بالذي يُعتمد عليه » ، وانفرد ابن سعد بقوله : « كان ثقةً إن شاء الله ، وله أحاديث صالحة ، ومن النَّاس من لا يحتجُّ به » ، وقال الحافظ : «صدوق يُخطئ كثيراً ويُدلِّس » .

وخلاصة ما قاله العلامة الحمش في كتابه « ثعلبة بن حاطب المفترى عليه » : في رواية ابن عباس لقصَّة ثعلبة بن حاطب ﷺ ، ولقد قال بعد نقله لكلام الحفاظ

في هذه الرواية :

فإسناد هذا الحديث – كما ترى – لا تقوم به حجة ، وإذا قيل عن رواية الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، بأنها سلسلة الذهب ، فهذه سلسلة العوفيين سلسلة كلهم ضعفاء ، وبعضهم أشد ضعفاً من بعض ، ولا يثبت بمثل هذا الإسناد ثمن باقة بقلٍ ، فضلاً عن إثبات إيمانٍ أو نفيه ، أو إثبات الردَّة والنفاق » .

وقد رُويت هذه القصّة عن أبي أُمامة الباهلي ، وفي سندها معان بن رفاعة السُّلمي الدمشقي ، وقد اختلف العلماء فيه :

فذهب إلى توثيقه : علي بن المديني ودُحيم ، وقال أحمد ومحمد بن عوف وأبو داود : « ليس به بأس » ، وقال الدوري عن ابن معين : « ضعيف » ، وقال أبو حاتم الرازي : « يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به » ، وقال الجوزجاني : « ليس بحجة » ، وقال يعقوب بن سفيان : « ليِّن الحديث » ، وقال ابن عدي : « عامة ما يرويه لا يُتابع عليه» ، وذكره العقيلي في الضعفاء ، ونقل تضعيفه عن ابن معين أيضًا ، وقال ابن حبان: « منكر الحديث يروي مراسيل كثيرة ويحدث عن قوم مجاهيل ، لا يُشبه حديثه حديث الثقات ، فلمَّا صار الغالب على روايته ما تنكر القلوب ، ترك الاحتجاج به » ، وقال الحافظ ابن حجر : « لين الحديث ، كثير الإرسال » ، وقال الذَّهبي : « صاحب حديث ، ليس بمتقن » .

قال العلامة الحمش : « أمام هذا الاختلاف في معان بن رفاعة ، فإنَّه يتعيَّن علينا التَّرجيح بين أقوال الأئمَّة فيه ، وأقل ما يُمكن قوله في شأنه : هو أنه يُعتبر بحديثه إذا توبع عليه من الثقات ، وإلا كان حديثه منكراً » .

كما أنَّ في سند هذه القصَّة المرويَّ عن أبي أمامة رضي الله عنه علي بن يزيد الألهاني الشامي ، قال عنه البخاري : « منكر الحديث » ، وقال مرة : « ضعيف » ، وقال مرَّة أخرى : « يضعف » ، وقال الترمذي : « تكلَّم بعض أهل العلم في علي بن يزيد

وضعفه » ، وقال مرَّة أخرى : « ضعيف » ، وقال مرَّة ثالثة : « ذاهب الحديث » ، وقال النسائي : « متروك الحديث » ، وترجمه العقيلي في «الضُّعفاء» ، ونقل قول البخاري أنه منكر الحديث ... إلى آخر ما قاله العلامة الحمش الذي ختم كلامه بقوله: « فأحسن أحوال الرجل أن يتوقف عن الاحتجاج به ، حتَّى توجد متابعة الثقات له ، وهذا مستحيل في هذا الحديث » .

وهكذا في سند هذه القصَّة المرويَّة من طريق أبي أُمامة : القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي ، وفيه ضعف ، وقد نقل العلامة الحمش ما قيل في جرحه وتعديله، ثم قال ما نصه : « فإسناد هذا الحديث (أي حديث أبي أُمامة الباهلي) فيه معان بن رفاعة ، وعلي بن يزيد ، والقاسم بن عبد الرحمن ، وقد تفرَّد به القاسم عن أبي أُمامة، وتفرَّد به عليّ بن يزيد عن القاسم ، وتفرَّد به معان عن علي بن يزيد ، فالحديث منكر جداً ؛ إذ لا يُقبل أن يتفرَّد واحدٍ منهم ، قال العلامة أحمد شاكر – مُعلِّقًا على هذا الخبر – : وهو ضعيف كل الضعف ، ليس له شاهد من غيره ، وفي بعض رواته ضعفٌ شديدٌ » .

هذا وقد رويت هذه القصَّة من كلام الحسن البصري ، وفي سندها محمَّد بن حميد بن حيان الرازي ، قال البخاري : « فيه نظر » ، وقال ابن عدي : « وتكثر أحاديث ابن حميد التي أنكرت عليه » ، كما أنَّ في سندها سلمة بن الفضل الأبرش، قال النسائي : « ضعيف » ، وقال البخاري : « عنده مناكير » ، وقال أبو حاتم : «صالح ، محله الصدق في حديثه ، أو كان ليس بالقوي ، لا يُمكن أن أُطلق لساني فيه بأكثر من هذا ، يُكتب حديثه ولا يُحتج به » .

وهكذا في سند هذه القصَّة عمرو بن عُبيد ، قال ابن معين : « لا يُكتب حديثه، وقال النسائي : « متروك الحديث » ، وقال أيوب ويونس : « يكذب » ، وقال حميد : « يكذب على الحسن » ، وقال ابن حبان : « كان يكذب في الحديث وهماً

لا تعمداً » ، وقال الدارقطني : « ضعيف » .

وحيث إنَّ هذا الأثر الحاكي لهذه القصَّة من كلام الحسن ، فسواء صحَّ السَّند إليه أو لم يصح ؛ لكونه في سنده هؤلاء الثلاثة الضعفاء ، فليس كلامه بحجَّة ؛ إذ هو قولُ تابعيّ ، وكلام التَّابعي لا حُجَّة فيه .

هذا خُلاصة ما قيل في سند قصَّة ثعلبة بن حاطب المرويَّة عن ابن عبَّاس ، وأبي أُمامة ، والحسن البصري ﷺ وحاصلها أنَّ الحديث بجميع طرقه الثلاث ضعيف ، وأنَّ هذه القصة المروية في بعض كتب التفسير ، والتي يذكرها بعضُ الخُطباء والوعَّاظ غير صحيحة من ناحية السَّند ولا حسنة ؛ ولهذا حكم الجماعة من الحُفَّاظ بضعف أحاديثها ، منهم :

[١] البيهقيُّ في « دلائل النُّبوَّة » .

[٢] وابن عبد البر في « الاستيعاب » .

[٣] وابن حزم في « المُحلَّى » .

[٤] والقُرطبيُّ في « تفسيره » .

[٥] والذَّهبيُّ في « تجريد الأسماء » .

[٦] وابن الأثير في « أُسد الغابة » .

[٧] والهيثمي في « مجمع الزَّوائد » .

[٨] والعراقيُّ في « تخريج الإحياء » .

[٩] وابن حجر العسقلاني في « تخريج الكشَّاف » وفي « فتح الباري » ، وفي « الإصابة » .

[١٠] والسيوطي في « الحاوي » ، وفي « لُباب النقول » .

[١١] والمُناوي في « فيض القدير » .

[١٢] وابن حمزة الحسيني في « أسباب ورود الحديث » .

[١٣] وأحمد شاكر في « تعليقه على تفسير ابن جرير الطَّبري » .

[١٤] والألباني في « ضعيف الجامع الصَّغير » ، وفي « الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة » .

[١٥] وأبو غُدَّةفي « تعليقاته على الأجوبة الحافلة » .

[١٦] ومُقبل الوادعي في كتابه « الصحيح من أسباب النزول » .

[١٧] والحمش في كتابه « ثعلبة بن حاطب المُفترى عليه » .

[١٨] وسليم الهلالي في كتابه « الشهاب الثاقب في براءة ثعلبة بن حاطب » ، وغيرهم .

هذا جوابي عن هذه القصَّة من ناحية السَّند .

(ب) وأمَّا من جهة الدراية فمردودة من وجوهٍ :

الوجه الأول :

هو أنَّ ثعلبة بن حاطب من أهل بدر ، كما نصَّ على ذلك كثير من أهل السير والتَّاريخ ، كابن إسحاق وابن هشام والواقدي وابن سعد وابن حزم وأبو نعيم وابن منده وابن عبد البر وابن سيد النَّاس ، وغيرهم من المحدثين والمُؤرخين .

الوجه الثاني :

أن المفسرين اختلفوا فيمن نزلت هذه الآية ، ولم يتَّفقوا على أنها نزلت في ثعلبة بن حاطب ، وبعضهم يحكي نزولها في ثعلبة بن أبي حاطب ، وبعضهم يحكي نزولها في نفر من المنافقين ، وهم نبْتل بن الحارث ، ومُعتِّب بن قُشير ، والجد بن قيس ، كما لا يخفى على من اطَّلع على تفسير هذه الآية وهي قوله تعالى : ﴿ **وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِن فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ [التوبة : ٧٥] ولم يقتصر على الاطلاع على تفسير واحد أو تفسيرين .

الوجه الثالث :

أنَّ العلماء لم يتَّفقوا على تاريخ موت ثعلبة ، بل اختلفوا في تاريخ موته ، فمن هم من قال : إنَّ وفاته كانت في أيَّام عثمان رضي الله عنه ، ومنهم من قال : إنه استُشهد في غزوة خيبر ، وقيل : في غزوة أُحد ، وعلى القولين الأخيرين فوفاة ثعلبة بن حاطب كانت في عصر الرسول ﷺ ، فكيف تحكي هذه القصَّة أنَّ وفاته كانت في عصر عثمان رضي الله عنه ؟! .

الوجه الرابع :

أنَّ هذه القصة لم ترد في كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن في حين أنَّها قد اشتهرت ، وهي ذات شأن وأي شأن ؛ لأنها تتعلق بحكم شرعي ، هو حكم مانع الزكاة ، فلو كانت القصَّة قد وقعت ، لنُقلت إلينا نقلاً صحيحًا ، وقد نُقل ما هو دونها خطورةً وأثرًا في كيان المجتمع المسلم ، ناهيك عن أن الكتب الصحيحة والسنن قد نقلت قصصًا أخطأ أصحابها في عهد رسول الله ﷺ واتهمهم بعض الصحابة بالنفاق ، كقصَّة حاطب ، وكقصة كعب بن مالك في تخلفه عن غزوة تبوك ، وحادثة الإفك ، وقد كان فيمن تكلَّم بها مسطح بن أثاثة ، وغير ذلك من القصص العديدة التي دافع رسول الله ﷺ عن أصحابها وعذرهم ، وقبل توبتهم واستغفر لهم ، فما بال ثعلبة المسكين ينفرد بهذا الجفاء الغريب ، هكذا قال العلامة الحمش – حفظه الله – في كتابه « ثعلبة بن حاطب المفترى عليه » .

الوجه الخامس :

أنَّ هذه القصة مخالفة للقرآن الكريم ؛ وذلك لأن من أصول الشَّريعة التي قررها الله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ أنَّ الإنسان لو بلغت ذنوبه عنان السماء ، ثم تاب توبة نصوحًا تاب الله عليه ، قال جل شأنه : ﴿ **إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا** (١٧)

وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [النساء : ١٧ ، ١٨]، وقد أجمع أصحاب النَّبي ﷺ على أنَّ كل شيء عصي الله به فهو جهالة عمدا كان أو غيره ، وكل ذنب أصابه عبد فهو بجهالة ، وهو ما أقره شيخ المفسرين الطَّبريّ ـ رحمه الله ـ .

قال الطَّبري ـ رحمه الله ـ: « كل من تاب قبل الموت ، فقد تاب من قريب»، وقال أيضًا : « وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال : تأويله ثم يتوبون قبل مماتهم في الحال التي يفهمون فيها أمر الله تعالى ونهيه قبل أن يغلبوا على أنفسهم » ، هذا معنى ما قاله العلامة سليم الهلالي في كتابه « الشهاب الثَّاقب » ، وأضاف قائلاً: « ودليل ذلك قول الرسول ﷺ : « **إنَّ الله تعالى يقبل توبة العبد ما لم يُغرغر** » وهو بيان لقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ ... ﴾ .

وقصَّة ثعلبة تؤكد أن ثعلبة تاب توبة نصوحًا ، فجاء يعرض صدقته على الرسول ، وأكَّد توبته مرارا فجاء أبا بكر وعمر وعثمان ﷺ ، لكنهم رفضوا قبول توبته وأخبروه أنَّ الله لم يقبل توبته ، وهذا خلاف ما تقدَّم من النصوص القاطعة التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾ [الشورى : ٢٥] .

وقال ـ نفع الله بعلومه ـ: « فإن قيل إنَّ ثعلبة منافق قلت: حتَّى المنافقين فقد فتح الله لهم باب التوبة على مصراعيه، قال الشاكر العليم: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا (١٤٥) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا (١٤٦) مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَآمَنتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾ [النساء: ١٤٥-١٤٧]، وقال الغفور الرحيم مُخبراً عن المنافقين : ﴿ فَإِن يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ [التوبة:٧٤] .

وقال التواب الرحيم : ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ (١٠١) وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (١٠٢) خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (١٠٣) أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (١٠٤) ﴾ [التوبة : ١٠٤] .

وقد رغَّب الله عباده في التوبة : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٣١) ﴾ [النور : ٣١] وحذرهم من أن يقنطوا من رحمة الله التي وسعت كل شيء : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ (٥٣) ﴾ [الزمر : ٥٣] .

وقال تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام : ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ (٥٦) ﴾ [الحجر : ٥٦] .

قال نفع الله بعلومه : « والقصَّة التي تنمي في قلوب العصاة الذين جهلوا فاقترفوا بعض الذنوب واجترحوا السيئات صفة القنوط واليأس من رحمة الله تلك الصفة التي لا يُحبها الله ورسوله الذى بشَّر الناس أنَّهم لو أتوا بقراب الأرض خطايا واستغفروا الله لغفر لهم ، قال النَّبي ﷺ : « **قال الله تعالى : يا ابن آدم ، إنَّك ما دعوتني ورجوتني غفرتُ لك على ما كان منك ولا أُبالي ، يا ابن آدم ، لو بلغت ذنوبك عنان السماء ، ثم استغفرتني غفرت لك ولا أُبالي ، يا ابن آدم لو أتيتني بقُراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تُشرك بي شيئاً لأتيتك بقُرابها مغفرة** » .

وقال ﷺ : « **والذي نفسي بيده ، لو لم تُذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يُذنبون فيستغفرون الله تعالى فيغفر لهم** » أخرجه مسلم رحمه الله .

الوجه السادس:

إنَّ في حديث هذه القصة في بعض الروايات أن ثعلبة بن حاطب ، قال للمُصدِّق الذي أرسله النَّبي ﷺ لقبض زكاته بعد نزول آية الزكاة : « ما هذه أخت الجزية » مع أنَّ مشروعية الجزية لم ينزلها الله تعالى إلاَّ في السنة التَّاسعة عند نزول آية الجزية التي في سورة التوبة ، في حين أنَّ جمهور العلماء يُقررون أنَّ مشروعيَّة وجوب الزكاة كانت في السنة الثانية من الهجرة النَّبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، وسبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم ، وهو تعالى ولي الهداية والتَّوفيق .